

دلائل الإعجاز

بالاسم وبينه إذا كان بالفعل . وهو فرقٌ لطيفٌ تَمَسُّ الحاجةُ في علمِ البلاغةِ إليه . وبيانهُ أنَّ موضوعَ الاسمِ على أن يُثْبِتَ به المعنى للشيءِ من غيرِ أن يَقْتَضِيَ تجددُده شيئاً بعدَ شيءٍ . وأما الفعلُ فموضوعُهُ على أنه يقتضي تجددُد المعنى المَثْبُتَ به شيئاً بعدَ شيءٍ . فإذا قلتَ : زيدٌ منطلقٌ . فقد أثبتَ الانطلاقَ فعلاً له من غيرِ أن تجعلَه يتجددُ ويحدثُ منه شيئاً فشيئاً . بل يكونُ المعنى فيه كالمعنى في قولك : زيدٌ طويلٌ وعمرٌ و قصيرٌ . فكما لا تَقْصِدُ هاهنا إلى أن تجعلَ الطُّولَ أو القصرَ يتجددُ ويحدثُ بل تُوجِبُهُما وتثبتُهُما فقط وتقضي بوجودَهما على الإطلاقِ كذلك لا تتعرضُ في قولك : زيدٌ منطلقٌ . لأكثرَ من إثباتِهِ لزيد .

وأما الفعلُ فإنه يُقْصِدُ فيه إلى ذلك فإذا قلتَ : زيدٌ هاهنا هو ذا ينطلقُ . فقد زعمتَ أنَّ الانطلاقَ يقعُ منه جزءاً فجزءاً وجعلته يزاولُهُ ويزجُّ به . وإن شئتَ أن تُحَسِّسَ الفرقَ بينهما من حيثُ يلطُفُ فتأمِّل هذا البيتَ - البسيط - :
(لا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ المَضْرُوبُ خِرْقَتَنَا ... لَكِنْ يَمُرُّ عَلَیْهَا وَهَوُ مُنْطَلِقُ) .

هذا هو الحسنُ اللائقُ بالمعنى . ولو قلتَه بالفعل : لكن يَمُرُّ عليها وهو ينطلقُ لم يَحْسُنْ . وإذا أردتَ أن تعتبره بحيثُ لا يخفى أنَّ أحدَهُما لا يصلحُ في موضعِ صاحبه فانظر إلى قوله تعالى : (وَكَلَبُهُمْ بِاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالصَّوْصِدِ) فإنَّ أحداً لا يشكُّ في امتناعِ الفعلِ هاهنا وأن قولنا : كَلَبُهُمْ يَبْسُطُ ذِرَاعِيَهُ لا يؤدِّي الغرضَ . وليس ذلك إلاَّ لأنَّ الفعلَ يقتضي مُزاولةً وتجددُد الصِّفةِ في الوقتِ . ويقتضي الاسمُ ثبوتَ الصِّفةِ وحصولَها من غيرِ أن يكونَ هناك مُزاولةً وتزجيةً فعل ومعنى يحدثُ شيئاً فشيئاً . ولا فرقَ بينَ : (وَكَلَبُهُمْ بِاسِطٌ) وبين أن يقولَ : وَكَلَبُهُمْ واحدٌ مثلاً في أنك لا تثبتُ مُزاولةً ولا تجعلُ الكلبَ يفعل شيئاً بل تُثَبِّتُهُ بصفةٍ هو عليها . فالغرضُ إذاً تأديةُ هيئةِ الكلبِ . ومتى اعتبرتَ الحالَ في الصِّفاتِ المشبَّهة وجدتَ الفرقَ ظاهراً بيَّناً ولم يعترضك الشكُّ في أنَّ أحدَهُما لا يصلحُ في موضعِ صاحبه . فإذا قلتَ : زيدٌ طويلٌ وعمرٌ و قصيرٌ لم يَصْلُحْ مكانَه : يطولُ ويقصرُ وإنما تقولُ : يطولُ ويقصرُ إذا كان الحديثُ عن شيءٍ يزيدُ وينمو كالشَّجرِ والنباتِ والصَّبيِّ ونحو ذلك مما